لاوامر الحزب اكثر من استجابتها لمطالب العمال.

ازاء هذا الوضع ، اي التحول نحو اليمين على صعيد السياسة الداخلية داخل حزب العمل وازاء التحول العام نحو اليمين في مجمل الحياة السياسية في اسرائيل ، وجد دايان الفرصة مناسبة لترجمة هذا التحول ، وجعله منهجا عمليا وصريحا بالنسبة لسياسة الحزب فيما يتعلق بالصراع — العربي الاسرائيلي بشكل عام ، ومستقبل المناطق المحتلة ، والاستيطان فيها بشكل خاص .

حقيقة « الخلاف »

في مقابلة مع سكرتير عام حزب العمل اهرون يادلين اجرتها صحيفة يديعوت احرونوت في ٧٣/٨/٣ ، اشار يادلين الى اربعة مبادىء متفق عليها داخل الحزب من جميع الكتل وهي :

١ — لا انسحاب من خطوط وقف اطلاق النار قبل التوقيع على معاهدة سلام تسبقها مفاوضات مباشرة مع العرب .

٢ — لا عودة للوضع الجغرافي — الاستراتيجي الذي سبق حرب الايام الستة ، ولا عودة لخطوط الهدنة السابقة .

٣ — نحن نسعى لدولة يهودية ذات اغلبية يهودية ثابتة ، لا تتحول على مدى الايام الى دولة ثنائية القومية .

٤ — الحدود التي نسعى من اجلها في مفاوضات السلام ، يجب ان تكون حدودا تمنحنا امنا استراتيجيا ، ويجب ان يكون في مقدورنا الدفاع عن حرية الملاحة في مضائق تيران . واعتقد ان هناك اتفاقا في الحزب فيما يتعلق بخطط الاستيطان في المناطق المشمولة بشكل او باخر في خريطة الحدود الجديدة للدولة ، التي سنسعى اليها في محادثات السلام دون شروط مسبقة !!

ويضيف يادلين في تلك المقابلة موضحا مفهومه للسلام فيقول : « ان استعدادنا للتنازل !! سيكون نتيجة لماهية السلام مع العرب . فاذا كان السلام يعني تبادل السفراء وافتتاح مكاتب سياحية في عواصم البلدان العربية ، فاننا مقابل سلام كهذا مستعدون لان نكون كرماء !! . ولكننا في نفس الوقت مستعدون للتوقيع على اتفاقية سلام بعد مفاوضات مباشرة حتى عندما يكون واضحا لنا انه ستمر سنين طويلة قبل تبادل السفراء . ولكي يكون هذا السلام ، سلام دائم، يجب ان يكون مرتكزا ومبنيا على حدود امن استراتيجية ، تمنع العرب من الاغراء بخوض حرب جديدة . **لذلك فتحديد الحدود التي ترغب فيها اسرائيل سابق لاوانه ، لكن تلميحات حولها وردت في « الاتفاق الشفهي » القائم في حزب العمل »** .

ويعلل يادلين سبب معارضته لمطلب دايان بالسماح لراس المال الخاص بامتلاك الاراضي في المناطق المحتلة ، بكون هذا الامر لا تتطلبه المشاريع التي قررتها الحكومة ، ويجد مخرجا لذلك بقوله : « ... من اجل ذلك يمكن « تأجير » الاراضي التي تستملكها ادارة اراضي اسرائيل . ويضيف « ان اعطاء الحرية للمبادرة الفردية بالنسبة لامتلاك « شراء » الاراضي **ستؤدي الى تعقيدات سياسية لسنا بحاجة اليها** . (نفس المصدر) .

اما وزير المالية سابير فعبر عن تحفظه من مطالب دايان بما يلي :

١ — ان النجوة ستبقى قائمة بين مستوى الحياة في المناطق المحتلة واسرائيل مهما وظفت اسرائيل من اموال لتطوير واعادة اسكان اللاجئين .

٢ — اشار الى خطورة الناحية الديموجرافية بقوله ان مقابل كل ١٠٠ شخص في اسرائيل هناك ٣٦٠٨٪ من العرب ، واذا اضيف الى هؤلاء اللاجئون فتصبح النسبة ٣٨٠٤٪ ، وفي هذه الحالة سيكونون الاغلبية في الدولة خلال فترة معينة . (يديعوت احرونوت ٧٣/٨/٨) .

على ضوء اقوال يادلين وسابير ، تلك الاقوال التي تعبر عن اراء كافة قيادة حزب العمل ، وعلى ضوء المقارنة بين وثيقة دايان ووثيقة جليلي (انظر الملحق) ، يتضح ان « الخلاف » الذي نشب داخل الحزب لم يكن في حقيقته معارضة مبدئية لسياسة دايان بقدر ما هو خلاف حول التقييم والامكانات ، وانعكاسات تلك السياسة داخليا وخارجيا . ومن ناحية اخرى فهو مظهر من مظاهر الصراع داخل حزب العمل بين دايان من جهة وزعماء المباي واحدوت هعفودا من جهة اخرى ، وقد ربح دايان هذه الجولة من الصراع، حيث بدا وكأنه فرض رأيه على قادة حزب العمل، نتيجة لتهديده بشق الحزب قبيل الانتخابات .